الفصل الثامن

الاتجاهات الجديدة في التربية عند عبد الله عبد الدائم ومحمد عابد الجابري

الاتجاهات الجديدة في التربية عند عبد الله عبد الدائم ومحمد عابد الجابري

شهدت التربية على الصعيد العالمي تغيرات في منظومتها خططاً ومناهج وطرائق تعليمية وأساليب تعليمية وتقويمية، وعلاقات بينها وبين أنظمة المجتمع الأخرى سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وتعاظم دور التربية في النهوض بالمجتمعات والارتقاء بها إن في الدول المتقدمة أو في عدد من الدول النامية.

ولقد لجأت بعض الأمم الحية إلى التربية سبيلاً إلى الارتقاء، فها هي ذي اليابان تعيد النظر في نظامها التربوي بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية أمام أمريكا. وها هي ذي أمريكا نفسها تعيد النظر في تربيتها بعد أن تفوق الروس في الستينيات على الأمريكان في غزو الفضاء، وتعيد النظر مرة ثانية بعد أن تفوق الطلبة الألمان واليابانيون على نظرائهم الأمريكيين في بعض الاختبارات العلمية في ثمانينيات القرن الماضي، وهذا ما دعا أمريكا في مطلع التسعينيات إلى وضع استراتيجيتها التربوية لعام 2000.

ولم تكن تربيتنا العربية في منأى عن الاتجاهات الجديدة في التربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وتجلت هذه الاتجاهات الجديدة لدى عدد من أعلام الفكر، من أبرزهم الدكتور عبد الله عبد الدائم والدكتور محمد عابد الجابري.

من الدكتور عبد الله عبد الدائم أن التربية تستطيع إحداث التغيير في المجتمع العربي بشرط أن يسعفها أهلها أرباب التربية، وأن يؤمنوا برسالتها وبالقيم الإنسانية، إذ ما تعني التربية في نظره إذا لم تُعنَ بتربية الإنسان ليكون إنساناً حقاً يرقى في معارج القيم، ويرقى بطريقها إلى آفاق العلم والمعرفة والعطاء للأمة والإنسانية.

وإن الجهد الذي يقوم به الإنسان لبناء عالمه الإنساني الجديد به في مختلف أبعاده متصل بالجهد الذي يقوم به في استخراج الطاقات الدفينة لأمته وقواها المبدعة المغلولة، إذ عن طريق بلائه من أجل أمته يزداد تفتحاً ونمواً وعطاءً، ويزيد أمته إشراقاً ومكانة.

ورأى أن نقطة البدء في إصلاح النظام التربوي إنما تتمثل في التوضيح الدقيق للفلسفة التربوية العربية المنشودة استناداً إلى الفلسفة الاجتماعية الشاملة، وأن تنعكس آثار ذلك على السياسات التربوية والاستراتيجيات التربوية والخطط التربوية وسائر مقومات العمل التربوي، على أن تشتمل الخطط التربوية على بدائل متعددة من أجل مواكبة التغير السريع على الصعد كافة بعد أن أبان أن الخطة التربوية الناجحة ليست تلك التي تجيد الحسابات والتنبؤات والإسقاطات فحسب، بل هي فوق ذلك وقبل ذلك، تلك التي تترجم إلى مشروعات عمل في الفلسفة التربوية والأهداف التربوية والسياسات التربوية من مقاصد وغايات.

وأكد أن تطوير النظام التربوي في البلاد العربية ليس مسألة فنية فحسب يكفي فيها تجديد أدوات التربية ووسائلها وتحديثها، بل المسألة كل المسألة هي في عجز الدماغ المفكر للنظام التربوي متمثلاً في فلسفته وسياسته وأهدافه عن تحديد مقاصده تحديداً واضحاً، وعن رسم أولويات وظيفية وفعّالة للعمل في مختلف الميادين تستجيب لما يرجوه المجتمع في حاضره ومستقبله في النظام التربوي. وعندما تستبين أولويات الفلسفة التربوية والسياسة التربوية والأهداف التربوية يزول إلى حد كبير ذلك الفراق بين النظر والعمل والفكر والتطبيق.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى فلسفة تربوية تهدي سبيل العمل التربوي، وتوجه مسيرته نحو بناء إنسان من طراز معين، وتتغلغل في ثناياه، وتنسل، بحيث ينتظم ذلك العمل التربوي في كلٍ متسقٍ ومتكاملٍ. وإن الأسباب التي تدعو إلى تحديد فلسفة عربية للتربية هي أسباب تربوية وأسباب ترجع إلى أزمة الحياة العربية جملة.

أما الاستراتيجية التربوية اللازمة للنهوض بالواقع العربي لمماشاة روح العصر فتقوم من وجهة نظره على عنصرين متكاملين أولهما توفير الأرضية التي تتمثل في الثورة العلمية التقانية وتوفير مختلف مقوماتها، وثانيهما تعبئة إرادة العمل العربي المشترك وقيم الثقافة العربية المشتركة وبواعث الإيمان بالمصير الواحد والمصلحة المشتركة.

وفي ضوء هذا الاتجاه كانت دعوته إلى مرونة التربية لتغدو سريعة التكيف مع المواقف الجديدة ومع حركة أسواق العمل التي لا تستقر على حال، ومع الثورات التقانية والمعلوماتية والبيولوجية والثورة التي حققتها علوم الفضاء وعلوم البحار... الخ.

ومن هنا كانت دعوته إلى زوال مفهوم النظام التربوي الثابت والعمل على دخول المؤسسات الصناعية وسواها من المؤسسات الاقتصادية ميدان التربية، والمرونة المتزايدة في نظم التعليم وبرامجها، وانفتاح المدارس على العالم وعلى عالم العمل بوجه خاص والمنتج بوجه أخص، وترسيخ مبدأ التعلم الذاتي لمواجهة التغير السريع في العصر سواء في ميدان العمالة أو التقانة «التكنولوجيا» أو المهن أو سواها، والقضاء على الحواجز بين التعليمين النظامي وغير النظامي، وتحقيق التكامل بينهما، وانتشار النظم التربوية التي توفر التناوب بين فترات الدراسة وفترات العمل في إطار تربية مستمرة، والأخذ بمفهوم الاختصاص المتعدد الوجوه والدراسات المشتركة بين أكثر من اختصاص تحقيقاً لمبدأ المرونة، وتيسيراً لانتقال القوى العاملة من مهنة إلى أخرى تبعاً للحاجة، وضرورة إلمام الطلاب الذين يدرسون الدراسات العلمية والتقانية إلماماً كافياً بالدراسات الإنسانية والعكس بالعكس، والمراجعة المنهجية المنظمة للائحة الاختصاصات، ولتوزيع الدارسين على الاختصاصات المختلفة تلبية لمطالب التغير في سوق العمل ومستلزمات التقانة، والأخذ بمبدأ اللامركزية في إدارة التربية، والاتجاه نحو التقليل من أهمية الشهادات، ورفدها بوسائل اصطفاء أخرى تبعاً لمقتضى الحال.

إن تغير المعرفة وتغير العلم والتقانة ينبغي أن تقابله تربية من اجل التغير، تعد الفرد إعداداً يمكنه من مواجهة المستجدات، ويكون قادراً على التكيف مع المتغيرات، يملك أدوات المعرفة

والمهارات والقابليات والمواقف والاتجاهات التي تجعله قادراً على التعايش مع أي تغير، بل على إبداع التغير، ذلك لأن التربية التي تستطيع أن تواكب التغير وتبدعه هي تلك التي تكوّن إنساناً قابلاً لأن يتعلم ويعلّم نفسه دائماً بفضل ما امتلكه من أدوات المعرفة وأساليب ملائمة للتغير والتجدد والإبداع، ومن مواقف واتجاهات وقيم لازمة للنجاح في سوق العمل المتغيرة كروح العمل المشترك والتضامن وإتقان العمل، والاستجابة المبدعة للمواقف الجديدة... الخ.

ويستلزم عصر العلم والتقانة الاهتمام بتنمية القدرات والمواقف والاتجاهات الأساسية لمواكبة التغير ومن بينها تنمية الطاقة الإبداعية لدى الأفراد في مجال العلوم والتقانة منذ نعومة الأظفار وفي مراحل التعليم المختلفة بالوسائل المختلفة كتنمية الخيال المبدع، والتمرس على ما في أصابع اليد الخمسة من عقل يفوق العقل الذي في الرأس على حد قول غاندي، وتشجيع الطلاب على إنتاج الأدوات والتقنيات بدلاً من استهلاكها.

ومن القدرات الأساسية التي تستلزمها طبيعة العصر، ولا بدّ من تزويد الطلاب بها القدرة على الاستخدام الأمثل للوقت والموارد، والقدرة على التعامل مع التقانة المتطورة واستخدامها، والقدرة على التعامل مع الآخرين والتعايش معهم، والقدرة على العمل الجماعي المشترك وتنظيمه، والقدرة على رسم بعض المشروعات وتنفيذها، والقدرة على التخطيط وإدراك الأبعاد المستقبلية للأمور، مما يستلزم الاهتمام بتعليم العلوم الأساسية المستقبلية كالرياضيات والعلوم الطبيعية واللغات في جميع مراحل التعليم، والتركيز على أساسيات المعرفة وعلى التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر.

لقد رأى أن الاهتمام بالتربية المستمرة ونشرها وإتقانها من شأنه أن يساعد على إعادة النظر في المدرسة النظامية بنية وعدد سنوات ومناهج، إذ ما دام التعلم مستمراً، وما دام التدريب خارج المدرسة متوافراً، وما دامت إعادة التدريب وتجديد الاختصاص أو تغييره ممكناً فلا حاجة إلى إثقال المدرسة بالمناهج الموسوعية، بل لا حاجة إلى كثير من مواد التدريس المألوفة، وفي وسع المدرسة أن

تكتفي بالعناية بأساسيات المعرفة، بالإضافة إلى بعض المهارات الضرورية دوماً، وإلى بعض المواقف والاتجاهات الملائمة لسوق العمل.

ومن الاتجاهات الجديدة التي دعا إليها الدكتور عبد الدائم التعاون الوثيق بين المؤسسات التربوية وسائر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، وفتح أبواب التعليم وخاصة التعليم العالي لهذه المؤسسات واتخاذها مواقع للإعداد والتدريب وإشراكها في التخطيط للتعليم العالي بوجه عام، واشتراك التعليم العالي في توجيه نشاطاتها وأهدافها في مقابل ذلك، والتنسيق بين توزيع الطلاب في التعليم العالي على الاختصاصات المختلفة وبين حاجات التنمية في جوانبها المختلفة، وإعادة النظر في سياسة القبول في التعليم العالي وفتح أبوابه للزبائن الجدد من الكبار الراشدين بغية تجديد الإعداد والتدريب. ومن هنا كانت دعوته إلى إعداد قادة تربويين من طراز فني رفيع، إذ إن أهم ما نفتقر إليه في مجال التدريب إيجاد صيغ مقبولة لتدريب القادة الكبار لتدريب المعلمين.

ومن مظاهر التجديد في الفكر التربوي عند عبد الدائم اهتمامه بالثقافة القومية والتربية عليها، فهو يرى أن نتخذ من الثقافة القومية بعد أن ننضو عنها ما علق بها من شوائب أداة لانطلاق مسيرة التقدم والتطور العلمي والتقاني بفضل ما تحققه من تماسك في بنيان الأمة العربية، ومن حؤول دون مخاطر الغزو الثقافي الغريب، ومن الإيمان بالمشروع الحضاري القادر على تعبئة الأمة تعبئة جادة في سبيل بناء مستقبلها. ويستلزم ذلك توجيه العناية إلى اللغة العربية وتطويرها بغية جعلها قادرة على استيعاب مصطلحات الحياة الحديثة والعلوم الحديثة.

وإن التربية القومية التي ركز عليها إنما هي التربية القومية الإنسانية البعيدة عن روح الغلبة والاعتداء، وتدرك الإطار الطبيعي الذي تتفتح فيه الروح الإنسانية، إطار الأمة والقوم، فضمن هذا الإطار وحده يمكن أن يكتب للنزعة الإنسانية أن تترعرع، وإن إنسانية الإنسان تتحقق كاملة في لكيان القومي وتتفتح فيه وتزدهر، في حين أنها تضل دعائمها، وتظل بلا إطار أو مستند إن هي خرجت عن هذا الإطار الواضح المفصل على قد الإنسان، إطار الأمة التي ينتسب إليها، والتي

تستطيع وحدها أن تجتذب حماسته للإبداع والعطاء. فالقومية هي غاية مطاف الإنسان لأنها غاية وجوده، ولأنها تضعه في صحنه الطبيعي، وتمتاح لديه قواه الإنسانية. والوجود الذي تتصوره القومية وجوداً مكوناً من قوميات متآخية متآذرة هو عينه الوجود الإنساني.

إن جوهر كل منزع إنساني إلى التعايش هو الإيمان بالفكرة القومية، لأنها هي التي تعني في نهاية الأمر حق الشعوب في تقرير مصيرها. ولا سبيل إلى صيانة الفكرة الإنسانية حقاً إلا عن طريق الإيمان بحق كل أمة في تقرير مصيرها، وبحق القوميات في بناء كيانها المستقل واختيار النظام الصالح لها.

وأبان أن الإطار القومي هو الإطار الذي يحمي الإنسان من محاولات التوسع والسيطرة المادية والعقائدية، وهو الذي يمكنه من محاربة النزعات الاستعمارية على اختلاف ألوانها وأشكالها، والشعوب الصغيرة لا تجد درعاً تحميها من مطامع الدول الكبرى إلا درع القومية. ومن هنا كان يفصل بين العولمة اللاإنسانية والقومية الإنسانية.

وأكد من دون شك أن الأمة العربية التي حملت رسالة الإنسانية في الماضي، والتي اصطبغ تاريخها دوماً بالوحدة العميقة بين العمل القومي والتعايش الإنساني قمينة بأن تؤدي الدور الأكبر في هذا الميدان إن هي أدركت طبيعة وجودها ومهمتها في ظلال هذا العصر الذي تجتاحه القيم المادية، وتنحسر منه القيم المعنوية والإنسانية.

ويخلص الدكتور عبد الدائم إلى أن على تربيتنا العربية أن تفيد من دروس التجربة العالمية في الميدان التربوي، وتعمل على توطينها في منظومتها التربوية، وتتمثل هذه الدروس في:

1- الاستخدام الأمثل للموارد، وبوجه خاص خفض الإنفاق وزيادة الإنتاج والإنتاجية دون الافتئات على الجودة والمستوى.

2- الارتفاع بالمستوى النوعي للتربية وتحديد بنيتها ومحتواها وطرائقها تحديداً يؤدي إلى تفتيح طاقات المتعلم كاملة، وتفجير قدراته الإبداعية، وإلى امتلاكه المهارات والاتجاهات والقيم والمواقف والمعارف التي يستلزمها تطوير بنية مجتمعه ومقتضيات العصر.

3- تحقيق الاتساق بين المخرجات الكمية والنوعية للنظام التربوي وبين حاجات عالم العمل، وتفاعل التعليم تفاعلاً مستمراً مع مؤسسات العمل والإنتاج وتكامل جهوده مع جهودها أخذاً وعطاءً.

4. استجابة النظام التربوي استجابة مستمرة وسريعة لما يجري في العالم من تغير جذري ومتصل، ومن تطور مذهل في التقنيات الحديثة والمتقدمة على اختلاف أنواعها، واستخلاص ما يجب على التربية القيام به بالتعاون مع سائر المؤسسات والنظم من اجل تصويب مسيرة العالم وبناء مصيره.

وإذا ما انتقلنا إلى الاتجاهات الجديدة في التربية عند الدكتور محمد عابد الجابري فإننا نلاحظ أنه يرى أن التنمية هي عملية تحديد من الداخل، وهي عملية تحريك لعوامل التغيير من داخل المجتمع مع اعتبار خصوصيته، بحيث لا تصبح عملية التنمية عملية تسقط على البلد المعني من الخارج بمفاهيمها ومعاييرها، بل تصبح عملية إحياء الصراع بين القديم والجديد في كيان المجتمع نفسه، كيانه الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، الصراع بين ما يقبل التطور والتجديد وبين ما لم يعد قابلاً لهما.

ويذهب الدكتور الجابري إلى أن التجديد في ثقافتنا العربية كان يراد له منذ أكثر من قرن أن يتم من الخارج بنشر الفكر الغربي على سطحها، في حين أن تجديد أي ثقافة لا يمكن أن يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها، وممارسة الحداثة في معطياتها، وقراءة تاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها، تسمح بربط الحاضر بالماضي في اتجاه المستقبل.

ويقدّم موضوع «التطرف» مثالاً على التجديد من الداخل على المستوى الثقافي، فيعتمد في هذا المجال المبادئ التي دعا إليها «ابن رشد» في ثقافتنا العربية والتي تلح على ضرورة فهم الخصم من داخل منظومته المرجعية وعلى ضرورة الإقرار بحق الاختلاف، وعلى ضرورة التفهم والتسامح. وهذه المبادئ تعترف بنسبية الحقيقة مبدأً ومنطلقاً، وبالتالي تحول العقيدة إلى رأي، فتقطع الطريق أمام التطرف، وتفسح في المجال للحوار البناء والتعايش السلمي الفكري منه والاجتماعي.

ويؤكد الدكتور الجابري على أن التراث العربي الإسلامي في جوانبه المشرقة ما هو إلا وسيلة من وسائل النهوض والتعبئة، ذلك لأن التراث العربي ليس مجرد نقوش أو فولكلور، بل هو نصوص قانونية وقيم أخلاقية وتصورات جمعية ترسم رؤية للعالم خاصة، رؤية للماضي والمستقبل. وإن التفكير في التنمية أو النهضة لا يمكن أن يتجاهل أهمية التراث محدداً للتنمية وموضوعاً لها في الوقت نفسه.

ومن الاتجاهات الجديدة التي ألح عليها الدكتور الجابري في مؤلفاته إعطاء الأولوية للبعد الثقافي في عملية التنمية، على أن هذا البعد لا يعني إحلال المثقفين محل الساسة ورجال الأعمال، ولا جعل التأملات الثقافية والمشاغل الفكرية تنوب عن الممارسة السياسية والفعالية الاقتصادية، وإنما يعني قيام نوع من الإجماع الفكري بين جميع التيارات السياسية والطبقات والفئات حول قضايا وأهداف وطنية وقومية تفرضها الظروف الراهنة على الأمة ككل كالحاجة إلى تنمية بشرية عربية شاملة في إطار تكامل اقتصادي قومي هادف، والحاجة إلى إقرار ديمقراطية حقيقية تعطي الشرعية لممارسة سلطة الحكم على الصعيد القطري ولبناء العلاقات والارتباطات الوحدوية على الصعيد العربي العام، والحاجة إلى الاستقلال الثقافي مقابل الاختراق الثقافي، والذي يعني أي الاستقلال، عدم التبعية، والوقوف في وجه ثقافة الاختراق التي تكرسها وسائل الإعلام الدولية السمعية والبصرية، مع التفتح في الوقت نفسه على مكتسبات الحضارة الحديثة ذات الطابع الإنساني، والعمل على تثبيتها وتبيئتها في إطار استراتيجية التجديد من الداخل.

ومع إعطاء الجابري الأولوية للبعد الثقافي، إلا أنه لا يهمل الأبعاد الأخرى، ويركز في الوقت نفسه على أن التنمية إنما هي العلم حين يصبح ثقافة، ذلك العلم ليس بوصفه معارف صحيحة مستخلصة من دراسة تحليلية للواقع المادي والاقتصادي والاجتماعي فحسب، وإنما بوصفه أولاً وقبل كل شيء الروح النقدية، فالثقافة التي لا يؤسسها العلم هي عنوان التخلف في عصرنا: التخلف بوصفه الجمود على أوضاع قديمة لم تعد قابلة للتطور والتقدم.

وفي تقويمه للعملية التعليمية التعلمية في وطننا العربي يرى أن المدارس والمعاهد والجامعات تعطي طلابها إما العلم بلا ثقافة أي دون الروح العلمية النقدية التي تتميز بالمرونة والأخذ بالنسبية، أو الثقافة الفارغة من العلم، ثقافة التلقين، ثقافة الفهم التراثي للتراث. ومن هنا صار التعليم تعليماً تقنوياً يصنع عقولاً قانونية دوغمائية أو تعليماً ميثولوجياً تلقينياً يصنع عقولاً راكدة أسطورية. والقاسم المشترك بين هذين النوعين هو غياب السؤال النقدي، غياب روح البحث عن الحقيقة.

ومن هنا كانت ضرورة ربط التنمية الثقافية في الوطن العربي بنقد العقل وتجديد الفكر، وذلك هو المعنى الذي يعطى لمفهوم «التجديد من الداخل» حينما يتعلق الأمر بالبعد الثقافي في التنمية.

ويرى أن التعليم إذا كان يحظى بمكانة بارزة في أدبيات التنمية فإن ذلك لا يكون غالباً من أجل التعليم ذاته، ولا من اجل نشر المعرفة العلمية وتطوير الثقافة وتحديث العقل والذهنية، بل من أجل ما ينسب إلى التعليم من دور أساسي في التنمية الاقتصادية «إعداد الأطر، البحث العلمي... الخ»، ودليل ذلك تلك النظرية التي ترى أن التعليم استثمار إنما تكرس نظرة اقتصادية ضيقة إلى التعليم فلا ترى فيه إلا ميداناً اقتصادياً ينطبق على ما ينطبق على الميادين الاقتصادية الأخرى مع فارق واحد وهو أن مردوديته للمستقبل أكثر مما هي للحاضر.

وهو في رؤيته أن النظرة الاقتصادية التي تتجاهل الثقافة عموماً ولا ترى فيها غير التعليم إنما تجحف حتى في حق هذا الأخير، صحيح أن التعليم «غرس» للمستقبل، ولكنه إشعاع في الحاضر أيضاً.

والنظر إلى التعليم من هذه الزاوية الاقتصادية مهما اتسعت وانفرجت لا يستطيع أن يحدد «مردوديته» كاملة من حيث دوره في تحديد نظرة الناس إلى الحياة، وتطوير علاقاتهم بعضهم ببعضهم الآخر، ودفعهم إلى الانخراط الواعي في مشروع مستقبلي لهم كجماعة أو أمة، وللإنسانية جمعاء، فضلاً عن دوره في نشر المعرفة العلمية وتنظيم الفكر وعقلنة السلوك.

وهذه الجوانب المعنوية التي لا تقبل القياس الكم/ الاقتصادي، هي ما نعنيه أساساً بمفهوم البعد الثقافي للتنمية. والتنمية البشرية لا تكتسب معناها الحقيقي إلا إذا نظر إليها وقبل كل شيء من زاوية البعد الثقافي، والتنمية الثقافية هي شرط للتنمية الاقتصادية بقدر ما هي مشروطة بها.

أما المشروع الحضاري العربي فيرى أنه ينزع إلى تحقيق الأهداف الأربعة التالية:

1. الوحدة.
2. التمدين.
3. الديمقراطية.
4. العقلنة.

وإن العمل العربي لن يستطيع أن يتحرك خارج نطاق تنمية التخلف وتعميق التبعية للخارج ما لم يؤسس على هذه الخيارات الاستراتيجية الأربعة: الوحدة والتمدين والديمقراطية والعقلنة، ومستقبل العرب رهين بما سينجزه العرب أنفسهم في إطار هذه الخيارات، إذ إن النظرة المستقبلية إلى قضايا النهضة والتنمية في الوطن العربي لن تكون مستقبلية حقاً إلا إذا قامت على أسس عقلانية نقدية تستند إلى الواقع.

ولعل أول ما ينبغي عقلنته هو علاقتنا بتراثنا وفهمنا لمعطياته فهماً يمكننا من تحديد هذه المعطيات من داخل التراث نفسه بالصورة التي تجعلها قادرة على الارتباط والتأقلم مع شروط النهضة ومتطلبات التنمية الشاملة.

أما مناحي علاقتنا بتراثنا فتتمثل في عقلنة الدين بالارتفاع به من عبادة الأرض والكواكب إلى عبادة إله متعال ومنزه، ثم عقلنة هذه الألوهية المنزهة نفسها من خلال علم الكلام والفلسفة، ثم عقلنة الفلسفة التي اختلطت بعلم الكلام بالاتجاه نحو فصلها عن الدين وإعادتها إلى أصلها كبحث في الطبيعة وما وراء الطبيعة «مع ابن باجة وابن رشد». وعقلنة العلم بفصله عن السحر والكهانة وربطه بالعاديات أي بما تجري به العادة من الظواهر الطبيعية (مع ابن الهيثم وابن النفيس وغيرهما)، وعقلنة الحياة الاجتماعية بربط العلاقات فيما بينها بمنطق التجارة والاقتصاد الصناعي، وأخيراً وليس آخراً عقلنة التاريخ بربطه بالإمكان الواقعي والسببية الاجتماعية مع «ابن خلدون».

أما الإنسان المعاصر في ظلال هذا العصر فيرى الجابري أن هذا الإنسان يجد نفسه منذ ولادته في عالم سريع التغير ومغاير تماماً للعالم الذي كان يعيش فيه أسلافه الأقارب والأباعد على حد سواء، وغدت الآلة هي الطبيعة نفسها في حين أنها لم تكن لتتدخل فيما مضى إلا في حدود ضيقة. أما اليوم فالمكننة والأوتوماتية والمعلوماتية تغزو جميع ميادين الحياة، وصار الإنسان الذي لا يربى منذ طفولته المبكرة على التعايش والتعامل فكرياً وعملياً وليس سلوكياً واجتماعياً فقط مع هذا النمط الجديد من الطبيعة الآلة المغزوة بالعلم والتقانة إنساناً لا يستطيع أن يحيا ويعيش في هذا العصر، ولا أن يحقق ذاته أو أن ينتج ويبدع، وأصبحت الديمقراطية ضرورة من ضرورات عصرنا لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد من رعية بل هو مواطن يتجدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية وفي مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم وعزلهم، فضلاً عن حق الحرية، حرية التعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب والجمعيات والنقابات، والحق في التعليم والعمل، والحق في المساواة وتكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية وغير ذلك.

فالحاجة إلى الديمقراطية بوصفها حقاً لا شيء يبرر تعليقه أو وضعه تحت الرقابة أو الوصاية من أي جهة كانت، وأية أهداف تطرحها الدولة في عالم اليوم لا يجوز وضعها فوق الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ويرى الجابري أن مفهوم «المواطن» العربي لم يحقق بعد كل شروط وجوده وفي مقدمتها حقوق المواطنة داخل الدولة القطرية نفسها. وطالما تحدثنا عن «الإنسان العربي»، ولكن نادراً ما نستعمل عبارة «المواطن العربي»، ذلك أن مفهوم المواطن لم يدخل بعد قاموس لغتنا على حد تعبيره، ولم يحتل بعد المكانة اللائقة به في تفكيرنا إذ إن فكرة «المواطن» المرتبطة بفكرة «المواطنة» وبالحقوق المدنية والسياسية وبغيرها غائبة عن واقعنا وحتى عن حقل تفكيرنا. والوحدة العربية المنشودة، وهي الوحدة التي ستكون قادرة على الاستجابة لمتطلبات الحاضر والمستقبل يجب أن تكون وحدة مواطنين لا وحدة رعايا.

ويرى أن ما هو مطلوب حالياً هو قيام كتلة تاريخية تضم جميع فئات المجتمع على الصعيد القطري، وجميع الدول العربية على الصعيد القومي، كتلة لا ترتبط بالمشروعات الإيديولوجية التي تضعها أمامها الفئات المتصارعة المتناحرة سواءٌ أكانت جماعات أو أحزاباً أم دولاً وتكتلات، بل تنطلق من الأهداف والحاجة إلى التنمية والديمقراطية والاستقلال الثقافي، والأخذ بمعطيات الحضارة الحديثة ذات الطابع الإنساني، والتي تستقي وقودها من الأهداف الوطنية والقومية التي يلتزم بها الجميع.

ولا تتطلب الكتلة التاريخية من الأحزاب والتشكيلات الحاضرة التضحية بأحلامها، والتخلي عن أسمائها والتنكر لتاريخها، وإنما تتطلب منها فقط التخلص من الشرنقة المترهلة التي تجد فيها نفسها لتتمكن من الارتباط ارتباطاً جديداً حياً وفاعلاً بجسم المجتمع والإسهام في بعث الحركة فيه من جديد.

ويؤكد الجابري أن التنمية الشاملة في الوطن العربي لا يمكن أن تكون شاملة على مستوى القطر الواحد إذا لم تكن تصدر عن استراتيجية في التنمية شاملة للوطن العربي كله، ويحتل البعد الثقافي الأولوية في هذه التنمية.

ويرى أخيراً أنه لا يمكن تعميق الوحدة الثقافية في أقطار المغرب العربي بغير اللغة العربية ولا خارج ثقافتها التي تنتظر التجديد، وإن أقطار المغرب العربي بحكم قربها من أوروبا وانتشار اللغة الفرنسية بين المتعلمين فيها ووجود الآلاف من الطلاب منها في أوروبا «هناك 20000 طالب مغربي في الخارج 80% منهم في فرنسا»، يمكن أن تسهم في تجديد الثقافة العربية من داخلها بتوظيف معطيات الثقافة الأوروبية العلمية والمنهجية إذا هي وفرت لمثقفيها إمكان الاتصال والتعاون بين بعضهم وبعضهم الآخر، وبينهم جميعاً وبين المثقفين والعلماء في الوطن العربي.

ومن دون شك فإن تعمق الوحدة الثقافي في أقطار المغرب العربي لا يمكن أن يكون بغير اللغة العربية ولا خارج ثقافتها التي تنتظر التجديد انطلاقاً من أن العمل الثقافي الموحد في المغرب العربي ستكون له آثار إيجابية على العمل الثقافي العربي كله.

ومن مهام التنمية الثقافية في الوطن العربي بالإضافة إلى اعتماد اللغة العربية نشر قواعد الحوار الرشيدي «نسبة إلى ابن رشد» وتعميمها، وهذه القواعد هي فهم الآخرين من داخل مرجعيته في الحوار، وإقرار الحق له في الاختلاف، وبناء العلاقة معه على أساس التفهم والتسامح، وإذا لم يؤخذ بهذه القواعد فلن تكون هناك تنمية ثقافية حقيقية تفتح الباب على مصراعيه لمقتضيات التحديث والتجديد، والتي تشكل الشروط الضرورية لكل تنمية بشرية حقيقية.

مراجع للاستزادة

1. الدكتور عبد الله عبد الدائم . القومية والإنسانية . دار الآداب . بيروت ط3 . .1960
2. الدكتور عبد الله عبد الدائم . في سبيل ثقافة عربية ذاتية . دار الآداب . بيروت . .1983
3 ـ الدكتور عبد الله عبد الدائم . بحث مقارن عن الاتجاهات السائدة في الواقع التربوي في البلاد العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . تونس . .1993

4 . الدكتور عبد الله عبد الدائم . مراجعة استراتيجية تطوير التربية العربية . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم . تونس . .1995

5 ـ الدكتور عبد الله عبد الدائم . دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة . دار الطليعة للطباعة والنشر . ط1 . بيروت . .1998

6 . الدكتور عبد الله عبد الدائم . نحو فلسفة تربوية عربية . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . ط2 . .2000

7 . الدكتور عبد الله عبد الدائم . الآفاق المستقبلية للتربية في البلاد العربية . دار العلم للملايين . بيروت . .2000

8. الدكتور محمد عابد الجابري . تكوين العقل العربي . مركز دراسات الوحدة العربية . ط3 . بيروت . .1988

9. الدكتور محمد عابد الجابري . إشكاليات الفكر العربي المعاصر . مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . .1989

10. الدكتور محمد عابد الجابري . السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي . منتدى الفكر العربي . عمان . .1989

11. الدكتور محمد عابد الجابري . التنمية البشرية في الوطن العربي . الأبعاد الثقافية والمجتمعية . اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) . وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . 1995.

12. الدكتور محمد عابد الجابري . المشروع النهضوي العربي . منتدى عبد الحميد شومان . عمان . 1998.

info@caus.org.lb

لعناية الدكتور عبد الإله بلقزيز . مركز دراسات الوحدة العربية